

كازاخستان تقترح بكثافة في استفتاء التعديلات الدستورية



دبي: سومية سعد

صوت الكازاخستانيون، أمس الأحد، في استفتاء حول التعديلات الدستورية الجديدة التي اقترحها الرئيس الكازاخي قاسم جومارت توكاييف، وبلغت نسبة إقبال بنحو 70 في المئة من الناخبين، وبالتزامن صوت أكثر من 200 من الكازاخستانيين في دبي والإمارات الشمالية بمقر القنصلية العامة لجمهورية كازاخستان في دبي. وتهدف التعديلات الدستورية إلى إجراء تحديث سياسي واسع النطاق، وستحدث هذه التعديلات نقلة كبيرة في مسيرة الديمقراطية، وتوزيع السلطات ومنح المزيد من الحريات للمواطنين. وقد رفعت القنصلية الجاهزية لاستقبال مواطني كازاخستان المقيمين في دبي والإمارات الشمالية للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية؛ وذلك ابتداء من الساعة السابعة صباحاً وحتى الثامنة مساءً. وتتركز التعديلات الدستورية المقترحة على 31 مادة وإضافة مادتين جديدتين إلى دستور كازاخستان، وتوسيع مشاركة الجمهور في حكم الدولة وضمان وجود ديمقراطية حقيقية للعمليات السياسية، بما في ذلك الانتقال من نموذج رئاسي إلى جمهورية رئاسية، وإعادة توزيع السلطات، وتعزيز دور البرلمان، فضلاً عن تعزيز آليات حماية حقوق المواطنين.

وتعد رؤية «كازاخستان 2050» وثيقة استراتيجية للجيل الجديد تهدف إلى أن تصبح جمهورية كازاخستان في صفوف 30 دولة متقدمة في العالم بحلول عام 2050؛ وذلك بعدما حققت هذه الدولة نجاحاً بفضل السياسة الداخلية والخارجية المتوازنة.

وقال ماديبار إسماعيل المستشار العام في القنصلية العامة في دبي والإمارات الشمالية: إن أكثر من 200 من مواطني كازاخستان في دبي والإمارات الشمالية جاؤوا منذ الصباح للمشاركة في التعديلات الدستورية الجديدة. وأضاف أن اللجنة الوطنية للانتخابات في القنصلية قد استعددت لاستقبال الناخبين، وبدأ التصويت بسلاسة ومن دون أي مشاكل حتى نهاية اليوم، وجاء الناخبون ومعهم جواز السفر أو أي وثيقة رسمية تحتوي على صورة الناخب؛ وذلك ضمن السعي لتسهيل عملية الاقتراع.

وفي كازاخستان، أغلقت مراكز الاقتراع أبوابها عند الساعة 15:00 بتوقيت غرينتش أمس الأحد. وأعلنت لجنة الانتخابات أن نسبة المشاركة قاربت 68% في انتظار إعلان النتائج الرسمية. ووصف الرئيس قاسم جومارت توكاييف التعديلات بأنها تهدف إلى تعزيز «الضوابط والتوازنات بين أذرع السلطة». وفي نهاية إبريل/ نيسان الماضي، قدم توكاييف مقترحات لتعديلات دستورية تهدف إلى تقييد السلطات المطلقة لرئيس الدولة، وتوسّع في الوقت نفسه من سلطة البرلمان والهيئات التمثيلية، فضلاً عن إعادة المحكمة الدستورية، والإلغاء النهائي لعقوبة الإعدام، إلى جانب إلغاء البنود المتعلقة بوضع أول رئيس لكازاخستان نور سلطان نزارباييف.